

Distr.: General
18 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني
بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨

موجز وقائع الاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يُعقد مرة كل سنتين

مذكرة من الأمانة العامة

حددت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٩٠ طريقة انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وإطاره التنظيمي وطلبت أن تأخذ اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى أعمال منتدى التعاون الإنمائي في الاعتبار. ووفقاً لذلك القرار، تقدم الأمانة العامة طيه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موجزاً لوقائع الاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يُعقد مرة كل سنتين، كما أعده رئيس المجلس. وقد انعقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ حول موضوع "الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠: بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود". وصدرت عنه رسائل رئيسيه وتوجيهات سياساتية محددة لينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وكذلك لفائدة الجهات المقررة للسياسات والجهات الممارسة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨. وضم الاجتماع أكثر من ٣٠٠ من كبار الجهات الممثلة والجهات الممثلة الرفيعة المستوى للحكومات والجهات صاحبة المصلحة لاستعراض الاتجاهات والتقدم المحرز والقضايا الناشئة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وشاركت حكومات من جميع المناطق في مناقشات عملية المنحى مع خبراء مرموقين ومنظمات المجتمع المدني وحكومات محلية وبرلمانيين ومنظمات خيرية ومنظمات دولية ومصارف إنمائية والقطاع الخاص.

٢ - وكان لهذا الاجتماع هدفان: (أ) تقييم التقدم المحرز في تكييف التعاون الإنمائي مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية؛ (ب) وتحديد الإجراءات اللازمة لكفالة إسهام التعاون الإنمائي إسهاما فعالا في بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود.

٣ - وصدرت عن الاجتماع رسائل رئيسية وتوجيهات سياساتية محددة بشأن الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ لينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وكذلك لفائدة الجهات المقررة للسياسات والجهات الممارسة. ويُسترشد أيضا بالبحوث والمناقشات المتصلة بمنتدى التعاون الإنمائي في متابعة الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والعملية الجارية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤ - واستند الاجتماع إلى عملية تحضيرية واسعة النطاق مدتها سنتان شملت القيام بأعمال تحليلية وأنشطة توعوية وعقد مناسبات، بما في ذلك ندوة رفيعة المستوى عقدت في الأرجنتين في عام ٢٠١٧ وغيرها من الاجتماعات الخاصة الأخرى و المناسبات الجانبية وحلقات العمل، فضلا عن عملية الدراسة الاستقصائية التي أجراها منتدى التعاون الإنمائي بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بفعالية التعاون الإنمائي الدولي.

٥ - ومهد تقرير الأمين العام عن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه (E/2018/55) السبيل للمناقشات وحدد مسارها. وأثنت البلدان من جميع المناطق على التقرير لتناوله أهم المسائل بطريقة متوازنة وبناءة للغاية.

٦ - وشددت الأطراف المشاركة على الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الإنمائي في المساعدة على عكس مسار الاتجاهات السلبية المتعلقة بانعدام المساواة والنزاع وتغير المناخ وتصاعد التطرف العنيف والنزعة الشعبوية. وبالرغم من التقدم المحرز وبعض الاتجاهات الإيجابية المسجلة، فإن بعض المسائل الهامة المدرجة على جدول أعمال التعاون الإنمائي لم تعالج بعد. وقد انبثقت عن المنتدى رسالة واحدة شاملة وشديدة الوضوح: إن الوفاء بالموعد النهائي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبالتوقعات المحددة فيها يتطلب أن يتغير التعاون الإنمائي بشكل أكثر جذرية وبوتيرة متسارعة للغاية.

٧ - وأكدت البلدان والجهات صاحبة المصلحة من جميع المناطق من جديد بقوة على استمرار الحاجة إلى الفضاء المميز الذي يوفره منتدى التعاون الإنمائي وحددت المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل.

الرسائل الرئيسية

١' يجب أن يتغير التعاون الإنمائي بصورة أكثر جذرية وبوتيرة متسارعة للغاية من أجل الوفاء بالموعد النهائي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبالتوقعات المحددة فيها. ويتطلب الوضع على السواء قيادة جريئة وشاملة للجميع وإجراءات حسنة التوقيت من جانب الجهات المقررة للسياسات والجهات الممارسة على جميع المستويات، وذلك بالاعتماد على أحدث الأفكار والأدلة والبحوث من جميع أنحاء العالم.

٢' ينبغي أن يسهم التعاون الإنمائي بدرجة أكبر في تركيز السياسات والإجراءات حقا على من هم أشد تخلفا عن الركب على سبيل الأولوية. ويجب أن يعزز التعاون الإنمائي سياسة الشمول وأن يصب تركيزا شاملا على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإدماج الشباب والفئات المهمشة الأخرى.

٣' في سياق الإشارة إلى أن هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لا يكفي لإحداث التغيير اللازم للبلدان والسكان الأشد فقرا وضعفا وإعادة تأكيد ذلك، يجب اتخاذ خطوات محددة لتحقيق ما يلي: (أ) ضمان الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ب) وتقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛ (ج) وتعزيز فعالية تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها. وينبغي القيام بذلك دوغما مزيد من التأخير.

٤' يجب أن يصبح التعاون الإنمائي أكثر وعيا بالمخاطر ومراعاة لحالات النزاع وإدراكا لأهمية القدرة على التكيف، تربطه صلات أوثق بالعمل المناخي؛ فالنهج القصيرة الأجل والانعزالية لن تجدي نفعاً.

٥' ينبغي أن يؤدي التعاون الإنمائي إلى تنمية روح الابتكار في وسائل المشاركة واتخاذ إجراءات أكثر تركيزا بشأنها كي يتسنى للناس المشاركة بصورة مجدية في عمليات التنمية والجهود الأخرى التي لا ترمي إلى تعزيز القدرات فحسب، بل تهدف أيضا إلى تعزيز الثقة في المؤسسات العامة.

٦' ينبغي أن يساعد التعاون الإنمائي على اغتنام الفرص التي تتيحها الرقمنة، في مجالات تشمل تعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات الإحصائية الوطنية، مع مراعاة المخاطر والحرص على عدم تفاقم الفجوة الرقمية.

٧' ينبغي إعطاء الأولوية لوضع سياسات وطنية للتعاون الإنمائي كجزء من إصلاح القطاع العام وتحقيق الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتبين الأدلة أن هذه السياسات يمكن أن تكون أدوات قوية للحصول على نتائج أفضل من التعاون الإنمائي والارتقاء بنوعية الشراكات بمرور الوقت.

٨' ينبغي للجهات صاحبة المصلحة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعتمد على مبادئ الشمول والشفافية، وكذلك على القدرات والخطط وعمليات التبادل القائمة، مع الإقرار بأن فعالية هذه الشراكات وأثرها يحددهما السياق. ويتعين على وجه الإلحاح التعجيل بالعمل التحليلي

وحوار السياسات بشأن التمويل المختلط الذي يتماشى مع الأولويات القطرية ويحقق التنمية المستدامة دون تقويض المكاسب المحققة في الجودة والفعالية.

٩' ينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمناسبة الذكرى الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أن يؤكد من جديد مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب، وأن يعزز تركيزه الاستراتيجي وأن يستغل الدينامية والابتكارات الحالية من أجل الترويج لوضع خطة عمل محددة لجميع الجهات صاحبة المصلحة. ويجب أن يسهم منتدى التعاون الإنمائي في ذلك المسعى بوصفه محفلا فريدا وموثوقا لتبادل المعرفة والنهوض بالحوار العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠' يجب تعزيز الدعم المقدم لبناء قدرات الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى حد بعيد في مجال رصد واستعراض التعاون الإنمائي ومواءمة هذا الدعم مع السياق الخاص بكل بلد، من خلال إجراء استعراضات منتظمة يُسترشد بها في الاستعراضات الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١١' ينبغي تعزيز منتدى التعاون الإنمائي بوصفه منصة للتعلم بين الأقاليم وبين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن رصد التعاون الإنمائي واستعراضه وتقييم أثره، وهي كلها أمور أساسية لديناميات تحقيق نتائج التنمية المستدامة وتوسيع نطاقها بحيث يكون لها أثر أكبر.

موجز المناقشات

٨ - لكي يتم الوفاء بالموعد النهائي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبالتوقعات المحددة فيها، ينبغي أن يتغير التعاون الإنمائي بشكل أكثر جذرية وبوتيرة متسارعة للغاية. ويمكن أن يساعد التعاون الإنمائي في عكس مسار الاتجاهات السلبية المتعلقة بانعدام المساواة والنزاع وتغير المناخ وتساعد التطرف العنيف والنزعة الشعبوية. فهذه الاتجاهات تهدد المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وتزيد من صعوبة تعبئة عامة الجمهور من أجل خطة عام ٢٠٣٠ وحشد الدعم لتحقيقها. وبينما أحرز تقدم في تطوير التعاون الإنمائي ليوأكب عصر أهداف التنمية المستدامة، فإنه ما زال في حالة تغير مستمر. وما زالت هناك مسائل هامة لم يتم تناولها بعد. وتسعى الجهات الفاعلة جاهدة إلى أن تتعلم دون إبطاء كيفية العمل وتحقيق النتائج في إطار نظام للتعاون الإنمائي يزداد تعقيدا وتنوعا بصورة مطردة. ويتطلب هذا الوضع على السواء قيادة جريئة وشاملة للجميع وإجراءات حسنة التوقيت من جانب الجهات المقررة للسياسات والجهات الممارسة على جميع المستويات.

٩ - ويتناول هذا الموجز ستة مجالات عمل مترابطة: (أ) الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛ (ب) تعزيز فعالية وتأثير الشراكات والنهج المتعددة أصحاب المصلحة من حيث التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل المختلط؛ (ج) الحصول على نتائج أفضل من خلال اعتماد سياسات وطنية للتعاون الإنمائي؛ (د) سد الثغرات في القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها في المجالات الاستراتيجية؛

(هـ) تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التنمية المستدامة؛ (و) تعزيز عملية رصد واستعراض و تقييم التعاون الإنمائي المتعددة المستويات.

ثانياً - الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود، وعدم ترك أي أحد خلف الركب

١٠ - ينبغي أن يسهم التعاون الإنمائي بدرجة أكبر في التركيز حتماً على إيلاء الأولوية لمن هم أشد تخلفاً عن الركب. وثمة حاجة إلى قدر أكبر من الجهد والتجريب وتبادل المعارف والتعلم المتبادل لكفالة أن تراعي المؤسسات والسياسات والإجراءات هذا الالتزام الأساسي لخطة عام ٢٠٣٠، مع صب تركيز تحويلي على النتائج. وينبغي أن يركز التعاون الإنمائي بصورة أكثر منهجية على البلدان والفئات السكانية الأكثر افتقاراً إلى الموارد وذات القدرات الأضعف. وفي حين أن ما يسمى الثورة الصناعية الرابعة سيحقق فوائد هامة، فلن يجني الجميع ثمارها على حد سواء.

١١ - ويجب أن يعزز التعاون الإنمائي سياسة الشمول وأن يصب تركيزاً شاملاً على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإدماج الشباب والفئات المهمشة الأخرى. وينبغي أن يدعم اعتماد نهج الحكومة بأسرها التي توفر زخماً جديداً لتعميم مراعاة منظوري المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب بصورة أكثر فعالية في جميع مراحل صنع السياسات والميزنة وتقديم الخدمات.

١٢ - ويجب أن يصبح التعاون الإنمائي أكثر إدراكاً للمخاطر ومراعاة لحالات النزاع وأن ييسر بناء القدرة على التكيف، مع إقامة صلات أوثق بالعمل المناخي من أجل بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وهذا يعني مراعاة الصلات الهامة بين النزاع وانعدام الاستقرار والفقر عند وضع السياسات واتخاذ الإجراءات ويعني أيضاً اتباع نهج متكاملة حقا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يُقدم بشكل خاص دعم أكبر ومصمّم بشكل جيد للبلدان ذات القدرات المحدودة للانتقال من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر والحد منها وبناء القدرة على الصمود. وينبغي أن يستند هذا الدعم إلى القدرات والأطر السياساتية الوطنية القائمة وأن يركز بدرجة أكبر على تعزيز المؤسسات ذات الصلة على المستويين الوطني ودون الوطني. وينبغي للحكومات الوطنية أن تأخذ زمام المبادرة في تقييم الثغرات في القدرات وتحديد الدعم اللازم من الجهات الفاعلة الدولية.

١٣ - وينبغي زيادة تحسين سرعة التمويل في مجال تغير المناخ، وإمكانية التنبؤ به والوصول إليه لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويفرض تغير المناخ ضغوطاً متزايدة على الحكومات لتمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وكذلك إعادة الإعمار بعد الكوارث. ويثير الاستخدام الشائع لصكوك الدين من أجل التمويل في مجال تغير المناخ بعض المخاوف، نظراً لمستوى المديونية الأخذ في الارتفاع بالفعل لدى البلدان النامية. ويجب أيضاً تعزيز الجهود الرامية إلى تجنب العد المزدوج وفصل مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار الملتزم به، في إطار اتفاقات كانكون، للتمويل في مجال تغير المناخ عن الالتزامات الأخرى المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤ - وينبغي ألا يكون التصنيف القطري ومؤشر نصيب الفرد ومؤشر متوسط نصيب الفرد النهج الرئيسي لتقييم احتياجات التمويل وتحديد سبل الوصول إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. فهذه المؤشرات لا تمثل مقياساً كافياً للتقدم المحرز في عصر أهداف التنمية المستدامة لأنها لا تعكس استمرار أوجه

التفاوت والفقر المتعدد الأبعاد. وبرزت في هذا السياق أهمية المناقشة الجارية بشأن الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما مع تزايد عدد أقل البلدان نمواً التي تفي بالعتبة المحددة للرفع من القائمة استناداً إلى الدخل.

١٥ - ويجب على الجهات الشريكة في التنمية أن تجعل احترام الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز فعاليتها مسألة ذات أولوية للوفاء بالمواعيد النهائية والتوقعات المحددة في خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٧، لم تحقق سوى ستة بلدان هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وانخفضت نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٣٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠١٧. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بعيدة كل البعد عن الوفاء بالتزام تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. ويهدد ارتفاع المعونة المشروطة وتراجع المعونة القابلة للبرمجة قطرياً (التي تمثل الجزء من المعونة الذي تشارك البلدان النامية في تحديده) التقدم المحرز في مواءمة الدعم الدولي مع الأولويات القطرية، والمسؤولية الوطنية والقيادة القطرية، على حد سواء. ويثير الانخفاض في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستخدم في الإنفاق الاجتماعي القلق أيضاً، لا سيما في الحالات التي ما زالت فيها البلدان ذات القدرات المحدودة تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل برامجها الاجتماعية.

١٦ - يجب على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن يتخذ الخطوات المحددة اللازمة لضمان الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتلقم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وتعزيز فعالية تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تعد محدودة ضمن وسائل التنفيذ عموماً، فهي لا تزال بالغة الأهمية، لا سيما بالنسبة للبلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، ويوصفها عاملاً محفزاً لمختلف وسائل التنفيذ الأخرى. وتم التنويه بدور منتدى التعاون الإنمائي والثناء عليه بفضل أنشطته الفعالة في مجال الدعوة إلى لفت الانتباه إلى الدور المميز والحيوي للمساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٧ - وينبغي أن يساعد التعاون الإنمائي على اتخاذ إجراءات مبتكرة ومركزة بشأن وسائل المشاركة لكي يشارك الناس بصورة مجدية في عمليات التنمية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات والثقة في المؤسسات العامة. ويزداد الأخذ بحلول التنمية المستدامة بطريقة قائمة على قدر أكبر من التعاون والتكرار على أرض الواقع. وفي الوقت ذاته، تبين الحركات الاجتماعية المختلفة في جميع أنحاء العالم السبل التي يمكن أن ينتهجها الأفراد لإطلاق العنان للديناميات الفعالة من أجل التغيير عن طريق الجمع بين القصص الشخصية والحقائق. وينبغي لجهود التعاون الإنمائي المبذولة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ أن تنظر في كيفية الاستفادة من هذه التيارات القوية، لا سيما على الصعيد المحلي وفي صفوف الشباب.

ثالثاً - تعزيز فعالية وتأثير الشراكات والنهج المتعددة أصحاب المصلحة من حيث التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل المختلط

١٨ - ينبغي تبني النهج والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، كوسيلة لتحقيق نتائج إنمائية أفضل وأكثر استدامة والانتقال بالشمول إلى مستوى غير مسبوق. وتمتلك منظمات المجتمع المدني والأوساط

الأكاديمية والقطاع الخاص قدرا لا حصر له من المعارف الكفيلة بتحويل التعاون الإنمائي إلى منصة أكبر بكثير لتحقيق التغيير. ويمكن للشراكات أن تساعد على حشد الجهات الفاعلة ووسائل التنفيذ بطرق يكمل بعضها البعض. ويمكنها أن تساعد على وضع حلول شاملة ومتكاملة ومستدامة للمشاكل المعقدة (كتلك التي يكون لها طابع شامل لعدة قطاعات وعابر للحدود والأجيال) بطريقة جماعية وتعاونية.

١٩ - وينبغي للجهات صاحبة المصلحة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعتمد على مبادئ الشمول والشفافية، وكذلك على القدرات والخطط وعمليات التبادل القائمة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع الإقرار بأن فعالية هذه الشركات وأثرها يرتبطان بسياسات محددة. وينبغي للشراكات أن تدعم بناء القدرات وأن تيسر تبادل التكنولوجيات والأفكار، لا الموارد المالية فقط. ويجب أن تتسم توقعات مختلف الجهات صاحبة المصلحة والجهات المستفيدة وأهدافها بالشفافية وأن تكون مفهومة من البداية. ومن الأهمية بمكان تحديد الجهات الشريكة المناسبة - وهي الجهات الحليفة التي تكون لها أهدافا مشتركة ويكون لديها استعداد للمضي قدما سويا في تنفيذ الخطة. ولا يوجد إطار واحد يمكنه أن يغطي جميع أشكال الشراكات. وفي بعض الحالات، يمكن للمبادئ التوجيهية المتعلقة بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة أن تساعد في إدارة الأهداف والتوقعات المختلفة، بما في ذلك مع تطورها بمرور الوقت. وينبغي تعزيز بنية أساسية غير مادية للحوار، تكون مدعومة ببيئة سياسية مواتية، من أجل إتاحة الفرصة للمشاركة النشطة والمجدية لجميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الفئات المهمشة.

٢٠ - ولا غنى عن إشراك القطاع الخاص لتحقيق زيادة كبيرة لا تقتصر على الاستثمارات المالية المطلوبة فحسب، بل تشمل أيضا ما يلزم من حيث الابتكار وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي عدم تفويت فرصة استغلال الأصول البالغة ٢٢ بليون دولار لدى فئة الجهات المستثمرة المؤثرة الأخذة في التنامي التي تأخذ الآثار الاجتماعية والبيئية الإيجابية إلى جانب العائدات المالية في الاعتبار عند اضطلاعها بعملية اتخاذ القرار.

٢١ - وعندما تعتمد الحكومات على القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة الأساسية، يجب عليها الاضطلاع بمسؤوليتها عن ضمان إمكانية الحصول على هذه الخدمات والقدرة على تحمل تكاليفها وملاءمتها. وستظل الاستثمارات العامة من العناصر الأساسية، ولا سيما في المناطق التي يتعذر فيها تحقيق أرباح من تقديم المنافع العامة.

٢٢ - وفي البلدان ذات القدرات المحدودة، ينبغي أن يعمل التعاون الإنمائي على دعم الحكومات في تهيئة بيئة مواتية من أجل تعظيم الآثار الإنمائية غير المالية المترتبة على مشاريع التمويل المختلط. وإن تعزيز الشراكات و اتفاقات الاستثمار بين القطاعين العام والخاص التي لا تستند إلى أطر قانونية وتنظيمية متينة و تفتقر إلى محاسبة مالية تتسم بالشفافية يشكل مخاطر، لا سيما على السكان المعنيين.

٢٣ - ومع زيادة استخدام التمويل المختلط، ينبغي للجهات الشريكة في التنمية اتخاذ خطوات عاجلة لضمان ألا يجيد التمويل بشروط ميسرة عن أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أو عن القطاعات الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٧، لم توجه سوى نسبة ٢ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى أقل البلدان نموا. وهناك أيضا خطر يتمثل في أن زيادة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التمويل المختلط يمكن أن يفاقم الانخفاض في حصة المعونة القابلة للبرمجة قطريا والدعم المقدم من الميزانية، مع زيادة المعونة المشروطة.

٢٤ - ويجب التعجيل بالعمل التحليلي والحوار السياساتي بشأن التمويل المختلط الذي يتواءم مع الأولويات القطرية ويحقق التنمية المستدامة، دون عكس مسار المكاسب المحققة في النوعية والفعالية. وعندما تستخدم الأموال العامة لحشد التمويل من القطاع الخاص، يجب أن تُحدد بوضوح البارامترات فيما يتعلق بمسائل من قبيل نقل التكنولوجيا، والعمالة وإدراج الدخل، والروابط مع سلاسل الإنتاج المحلية، وتجنب الممارسات الاحتكارية. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات المتعلقة بأثر التمويل المختلط على التنمية المستدامة، بما في ذلك الآثار التي تلحق بالنساء والفئات المهمشة والضعيفة. وهناك حاجة أيضا إلى فهم أفضل لكيفية تقاسم المخاطر المترتبة على التمويل المختلط والفوائد المتأتية منه بإنصاف، بما يشمل تنظيم معاملات التمويل المختلط بطريقة تعوض الجهة العامة التي تقدم ضمانات الخسائر الأولى عن طريق الحصول على حصة من العائدات إذا حقق الاستثمار أداء جيدا.

٢٥ - ويجب على الجهات الفاعلة الإنمائية أن تكفل احترام المسؤولية الوطنية وغيرها من مبادئ التعاون الإنمائي الفعال في المجالات التي تستخدم فيها المساعدة الإنمائية الرسمية لحشد التمويل من القطاع الخاص. ويجب على البلدان النامية أن تشارك في اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان يمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التمويل المختلط وكيفية القيام بذلك. وينبغي أن يكون إطار النتائج الذي تستخدمه الجهة التي تقدم التمويل من القطاع الخاص متوافقا مع النظم التي وضعتها البلدان النامية من أجل تسجيل التمويل وإدارته. ويمكن أن يؤدي إشراك الحكومات وإجراء مشاورات عامة جيدة مع الجهات صاحبة المصلحة والجهات المستفيدة على الصعيد المحلي في جميع مراحل البرامج والمشاريع إلى المساعدة على ضمان المسؤولية والقيادة على الصعيد القطري، وتلبية الاحتياجات والأولويات القطرية، ومراعاة الشفافية والمساءلة عن النتائج.

رابعاً - تحقيق نتائج أفضل من خلال السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي

٢٦ - ينبغي للبلدان أن تستخدم السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي بوصفها أداة قوية لضمان المسؤولية الوطنية على نطاق واسع وتحسين نوعية الشراكات بمرور الوقت. وتعتبر هذه السياسات عن رؤية البلد وأولوياته والتزاماته وأنشطته في مجال حشد التعاون الإنمائي من أجل دعم جهوده الوطنية. وتبين الدراسة الاستقصائية لمنتدى التعاون الإنمائي أن البلدان تعمل على تعديل نطاق واستخدام سياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي من أجل تحسين المواءمة مع الأولويات القطرية؛ وتعكس هذه التعديلات الظروف المحلية والعالمية المتغيرة، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وتنوع مشهد التعاون الإنمائي خارج إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وتستخدم بعض البلدان أيضا السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي من أجل التعبير عن تركيز تعاونها الإنمائي، وأولويات إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وما يتصل بذلك من احتياجات الدعم.

٢٧ - وينبغي وضع سياسات وطنية للتعاون الإنمائي في إطار عملية إصلاح القطاع العام الأوسع نطاقا وتحقيق الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وعند ربطها بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، تتيح هذه السياسات دعم التعزيز المؤسسي، واستخدام أطر النتائج القطرية، إلى جانب تحقيق الاتساق في السياسات والإجراءات وتنسيقها. ويمكن أن تقلل تكاليف المعاملات وتساعد في التعامل مع أوجه التفاوت في القوة في التعاون الإنمائي. ولكي تكون السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي أكثر فعالية، ينبغي أن تشمل مسؤوليات كل من الجهات الشريكة الخارجية والجهات

الفاعلة من غير الدول والحكومة الوطنية، وما حددته من أهداف للعمل. وينبغي نشرها على نطاق واسع على الجمهور و على السلطات الوطنية والمحلية.

٢٨ - وينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات المستفيدة المحلية المعنية أن تشارك في صياغة السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي وتنفيذها واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها لكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في هذا المجال، ومشاركة الجهات الشريكة الحكومية والمتعددة الأطراف، ثمة حاجة إلى تعزيز نطاق ونوعية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية فضلا عن البرلمانات، في العمليات المتعلقة بالسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي. وفي إطار هذه السياسات، ينبغي تعزيز التركيز على المساواة وإدماج المرأة والفقراء والفئات المهمشة الأخرى.

٢٩ - وينبغي إجراء أو تعزيز الاستعراضات الدورية التي تشارك فيها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الوطنية الطوعية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وحدد منتدى التعاون الإنمائي احتياجات معيّنة لزيادة دعم القدرات المقدم إلى الجهات الفاعلة المختلفة في رصد واستعراض التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن يكون ذلك جزءا من الاستراتيجية الأوسع نطاقا التي تنتهجها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الحكومات على المستوى القطري في حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

خامسا - سد الثغرات في القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها في المجالات الاستراتيجية

٣٠ - ينبغي توجيه دعم القدرات المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية إلى البلدان الأبعد عن مستويات الإيرادات المحددة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المستوى دون الوطني. وينبغي ألا يقتصر تركيز الدعم على النظم الضريبية فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضا قدرات الدول على تهيئة بيئات سياساتية مواتية للاستثمار الخاص وتوسيق نطاق الأسواق الرأسمالية الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، أكدت أقل البلدان نموا من جديد الدعوة إلى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار من أجل أقل البلدان نموا، تحت رعاية الأمم المتحدة، وشددت على ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين جهود تعبئة الموارد المحلية، والمعونة، والتجارة، وتدفعات رأس المال الخاص، وتخفيف أعباء الديون.

٣١ - وينبغي أن يستجيب التعاون الإنمائي إلى الخطوات التي تتخذها البلدان للانتقال إلى نهج أكثر تكاملا في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالميزانية والإيرادات. ويشمل ذلك بذل الجهود للحد من تجزؤ المعايير والنظم التي تستخدمها مختلف الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي. ويمكن أن يساعد استخدام النظم القطرية، مثل الصناديق الاستثمارية والبرامج المؤسسية الأخرى، على تعزيز التماسك والاتساق في المشاريع المختلفة وضمان الاستدامة وتحقيق الأثر عن طريق تعزيز المسؤولية والقيادة على الصعيد القطري. ويجب ألا تركز المشورة السياسية وأنشطة بناء القدرات في إطار تعبئة الموارد المحلية حصرا على زيادة الإيرادات المحلية، بل يجب أن تراعي أيضا مسائل الإنصاف.

٣٢ - ويجب زيادة دعم الاستثمارات والقدرات من أجل تعزيز البيانات والقدرات الإحصائية لرصد واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والتزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب توفير بيانات تتسم بالجودة والدقة وحسن التوقيت وتكون

مفتوحة ومصنفة بقدر كاف على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، بالإضافة إلى تحسين نشر البيانات واستخدامها. وينبغي أن يسترشد الدعم المقدم لتحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية بالخطط الاستراتيجية الوطنية، بما يتماشى مع خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز المهارات والتكنولوجيا في المكاتب والهيئات الإحصائية الوطنية، مع الاهتمام بجمع ودمج البيانات المستمدة من مصادر متعددة، بما في ذلك دمج المعلومات الجغرافية المكانية مع الإحصاءات والبيانات الأخرى، فضلا عن تعزيز قدراتها على الدخول في شراكات مبتكرة بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة. ويمكن لمراكز الامتياز وغيرها من المنصات المعنية بتبادل المعارف بين الأقاليم أو داخلها أن تنهض بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد.

٣٣ - وينبغي أن تسترشد السياسات الوطنية للتنمية المستدامة وسياسات التعاون الإنمائي بالبيانات التي يتم توليدها على الصعيد المحلي. ومن الضروري أن يتم تمكين السلطات الإحصائية الوطنية كي تحتل موقع الصدارة في نظمها الإحصائية، وأن تدعم الجهات واضعة السياسات أهمية البيانات بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبغية الاستفادة الكاملة من البيانات الجديدة والتقليدية، يجب على الدوائر الإحصائية أن تقيم شراكات مع شركات التكنولوجيا والجهات المقدمة للبيانات على الصعيد العالمي والباحثين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني. ويمكن لمصادر البيانات الجديدة أن توفر منظورا مهما مكتملا للمنظور التقليدي من حيث تحسين توافر البيانات واستخدامها وتصنيفها. وينبغي وضع نماذج جديدة للأعمال ونظام للحكومة لكفالة موثوقية البيانات ونوعيتها.

٣٤ - وينبغي الاستفادة من منتدى الأمم المتحدة العالمي الثاني للبيانات بوصفه منصة لزيادة الاستثمار والشراكات في مجال بناء القدرات الإحصائية الوطنية. وتنظر أيضا اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة حاليا في وضع مبادرة جديدة لإنشاء إطار للتمويل من أجل تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية، مع التركيز على تحسين تمويل إنتاج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على درجات عالية من التصنيف، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والمسنين والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين وغيرهم.

٣٥ - وينبغي أن يساعد التعاون الإنمائي على كفالة أن تتمكن التكنولوجيا الجديدة وإمكانية الوصول إلى البيانات الرقمية من تحقيق التغيير المحدث للتحوّل فيما يتعلق بالشمول المالي، وتحسين تقديم الخدمات إلى الفقراء. ومن الأمثلة على ذلك منصات الخدمات النقدية المتنقلة، والوصول إلى البيانات الآتية المتعلقة بمسائل سبل العيش والصحة، وغير ذلك من البيانات التي تتيح فهما أفضل لاحتياجات الناس والفرص المتاحة لهم والمعوقات الماثلة أمامهم. ويجب وضع الأطر التنظيمية ونظم حماية المستهلك المناسبة، بما في ذلك قواعد السلوك من أجل حماية الخصوصية، لضمان أن تصب الفرص الجديدة المتاحة على صعيد البيانات والتكنولوجيا في مصلحة الفقراء والمهمشين وأن تؤمن الحماية لهم.

٣٦ - وينبغي لأقل البلدان نموا أن تستفيد على نحو كامل من أنشطة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا من أجل دعم جهودها الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويمثل افتتاح بنك التكنولوجيا خطوة هامة إلى الأمام في مجال التعاون الإنمائي. وينبغي أن تقدم الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة باستمرار مساهمات تقنية ومالية كبيرة لضمان حسن أداء البنك. وفي حين ينبغي للبنك أن يساعد إلى حد ما في سد الفجوات التكنولوجية في أقل البلدان نموا، ثمة حاجة ملحة إلى معالجة أوجه التفاوت في مجال القدرة على الابتكار والربط الإلكتروني وفرص الوصول إلى التكنولوجيا، فضلا عن القيود المتصلة بالقدرات والافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة للتكنولوجيا في البلدان النامية.

سادسا - تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التنمية المستدامة

٣٧ - لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب مستمرا في التوسع ومتسما بالتنوع ومراعيا للقدرة على التكيف. وهو يُسهم في تقليص أوجه التفاوت في مجال الاستفادة من فرص التنمية وفي الاستجابة بصورة مباشرة للطلبات المحلية. وهو آخذ في التطور بسرعة، بما يعكس ليس فقط نطاق التعاون الإنمائي، بل أيضا تنوع الجهات الفاعلة. ومع ذلك، لا تزال مبادئه وطبيعته الطوعية والقائمة على الشراكة، التي تبلورت قبل ٤٠ عاما في خطة عمل بونينس آيرس، ذات أهمية محورية بالنسبة لمساهماته في تحقيق التنمية المستدامة.

٣٨ - وإن كانت أهمية التعاون بين بلدان الجنوب من حيث تكيف خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المتفق عليها دوليا مع الظروف المحلية تحظى باعتراف أكبر اليوم، فينبغي عدم المبالغة في تقديرها. فالتقدم المحرز في هذا الصدد لا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب أو محل التقدم المحرز على وجه الاستعجال في معالجة المسائل النظامية. ويتم تعميم التعاون بين بلدان الجنوب على نحو متزايد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك بدعم من بعض البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة الأمم المتحدة. وجرى في المنتدى تبادل نماذج مختلفة لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني، تعتمد هياكل تراوحت بين وكالات مستقلة للتعاون الإنمائي وآليات تنسيق بين الكيانات الحكومية.

٣٩ - وينبغي زيادة إبراز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومواصلة تحليل ما لها من قيمة مضافة أثر على التنمية المستدامة من أجل المساعدة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ودعت الأطراف المشاركة في المنتدى البلدان والجهات الفاعلة في بلدان الجنوب إلى التحلي بجرأة أكبر في تبادل ما لديها من خبرات وأدلة تتعلق بالتعاون الإنمائي، وبلدان الشمال إلى التعلم من تجارب بلدان الجنوب وخبراتها ودمجها في ممارساتها. وينبغي دعم هذه الجهود على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال منتدى التعاون الإنمائي، نظرا لما يقوم به من دور كمنصة فريدة وموثوق بها لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٠ - والتشديد في إطار التعاون بين بلدان الجنوب على التعاون غير المالي والبعث الأوسع للشركات ينبغي أن يستمر في التأثير على مشهد التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا ومتابعة خطة عمل أديس أبابا. وباستناده إلى النهج المتعددة والديناميات والمنظورات الإقليمية المتنوعة، إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتجاوزان التعاون المالي. ويُسهم التركيز على مختلف وسائل التنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها والعمل المشترك من أجل تغيير السياسة العامة ونهج الجهات صاحبة المصلحة المتعددة، في تعزيز حجم المساهمات ونطاقها ومرونتها، وفي تيسير التركيز على الآثار الطويلة الأجل. وينبغي إيلاء التكنولوجيا الصناعية والخدمات المالية اهتماما أكبر في سياق الماضي قدما بعمل منتدى التعاون الإنمائي وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤١ - ويتعين تحديث الإطار المفاهيمي للتعاون الثلاثي ليعكس هذا الواقع الجديد وينبغي استحداث السبل الكفيلة بمعالجة الاختناقات التي تعوق الاستفادة منه على نحو فعال. وتقوم مبادرات التعاون الثلاثي بإدماج مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب في تصميم المشاريع أو البرامج بالاقتران مع التركيز على التعلم المتبادل وتوفير المعارف وتبادل الخبرات وبناء القدرات. ويستخدم البعض مصطلح 'الثلاثي

الأطراف' للتعبير على نحو أفضل عن الطابع الأفقي لهذه الشراكات. وتساهم مبادرات التعاون الثلاثي أو الثلاثي الأطراف على نحو مباشر في التعاون الأقليمي وتعزيز المؤسسي في بلدان الجنوب.

٤٢ - ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بل ينبغي لها، أن تضطلع بدور أكبر في هذا المجال، لا سيما في دعم شبكات تبادل المعارف وإدارتها لأغراض التنمية المستدامة. ويمكن لها أيضا أن تدعم مواصلة نشر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كإطار عمل لتوسيع نطاق أفضل الممارسات والتشجيع على تطوير ونقل وتكييف حلول ميسورة التكلفة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٣ - وينبغي مواصلة تدوين الخبرات الإقليمية والوطنية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنظيمها وتعميمها في الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات الوطنية للتعاون الإنمائي. وأظهرت المناقشات اختلافا في مجالات التخصص باختلاف المناطق، من قبيل التكامل المؤسسي الإقليمي في أفريقيا، والتكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونقل السياسات الاجتماعية وأطر المساءلة فيما يتعلق بالشراكات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتحقق توافق في الآراء بشأن ضرورة التقييم باعتباره ممارسة معتادة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على الرغم من عدم وجود أي دعم فيما بين البلدان النامية لوضع منهجية مشتركة للتقييم، باعتبار ذلك غير مجد وغير مستصوب. وتبرز نهج إقليمية مختلفة فيما يتعلق بالتنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي، بما في ذلك في مجال تتبع التعاون بين بلدان الجنوب، من شأنها أن تساعد على توسيع نطاقه وأثره. وتم إبراز البرنامج الأيبيري - الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مثالا طويلا الأمد على مجموعة من أفضل الممارسات التي ساعدت على توفير أدلة قائمة على النتائج وشكلت أساسا لتطوير المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتقنية والمنهجية.

٤٤ - وينبغي أن يكرر مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التأكيد على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يعزز تركيزه الاستراتيجي على تشجيع الاستقلالية والقدرة على التكيف والتغيير الهيكلي، وأن يستغل الدينامية والابتكارات الحالية، من أجل الترويج لوضع خطة عمل لجميع الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي الاستفادة من المؤتمر وعمليته التحضيرية لتعزيز تعاون واسع النطاق وشامل ومنظم وقائم على المسؤولية الوطنية، بما يتماشى على نحو فعال مع خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن سبل الاستفادة من المزايا النسبية لمختلف الجهات صاحبة المصلحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والأطراف، ولوضع أطر سياسية وقانونية تسري عليها على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتمويل المختلط وإشراك القطاع الخاص. ومن شأن زيادة مشاركة البرلمانيين والسلطات المحلية والنساء والمجتمع المدني والشباب والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أن تعزز الشمول والشفافية والمساءلة والتركيز بشكل تحويلي على النتائج.

سابعاً - تعزيز عملية الرصد والاستعراض والتقييم المتعددة المستويات للتعاون الإنمائي

٤٥ - من غير المستصوب ولا العملي اتباع نهج واحد يناسب الجميع لإزاء الرصد والتقييم نظرا لتنوع نهج التعاون الإنمائي ومنهجيته، إلى جانب تنوع الجهات الشريكة والفئات المعنية. ويمكن أن تكون أصول ومبادئ التعاون الإنمائي مختلفة، إلا أن الهدف الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ هو نفسه ومشترك على الصعيد العالمي: تحقيق نتائج التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

٤٦ - ويتعين أن تستمر آليات الرصد والاستعراض في التطور لاستغلال الطابع المعقد والمتعدد المستويات الذي يتسم به التعاون الإنمائي في عصر أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تعكس المساءلة والشفافية المتبادلتان تعدد الجهات الفاعلة في مجال التنمية وأن تتجاوز العلاقة القائمة بين حكومات البلدان النامية والجهات الشريكة في التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي من أجل إشراك جميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة والجهات المستفيدة.

٤٧ - ويتعين تعزيز استخدام أطر النتائج ونظم المعلومات المتكاملة والقائمة على المسؤولية الوطنية في مجال التعاون الإنمائي. وخلال السنوات الماضية، أحرز تقدم في تعزيز رصد واستعراض التعاون الإنمائي. وعلى الصعيد القطري، يجري على نحو متزايد وضع أطر النتائج ونظم المعلومات المتكاملة والقائمة على المسؤولية الوطنية في مجال التعاون الإنمائي لاستخدامها في تقييم وتقدير نوعية وأثر هذا التعاون، ويكملها العديد من الأطر والبرامج الإقليمية والاستعراضات العالمية. ومع ذلك، يلزم إحراز مزيد من التقدم في الحد من استخدام النظم الموازية.

٤٨ - وينبغي زيادة الاستثمار في البيانات الجيدة والرصد والتقييم للانتقال من تعقب المدخلات إلى تحقيق النتائج الإنمائية. ويعتبر تحسين جودة تصميم البرامج والمشاريع ووضع خطوط الأساس والمؤشرات أمراً أساسياً لتعزيز فعالية جهود التعاون الإنمائي وأثرها في التنمية المستدامة. ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق برصد واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق التعاون غير المالي.

٤٩ - ويجب أن يعزز بدرجة كبيرة دعم القدرات المقدم إلى الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى من أجل رصد واستعراض التعاون الإنمائي، وأن يصمم وفقاً للسياقات الخاصة بكل بلد. وقد تتعزز أيضاً الجهود المبذولة في هذا المجال من خلال زيادة تبادل المعارف والتعلم المتبادل بين الأقاليم. ويتعين اتخاذ خطوات عملية لتعزيز دور البرلمان في رصد وتقييم مدى فعالية التعاون الإنمائي بما يتجاوز مجرد الموافقة على الميزانية، بما يشمل تزويد أعضاء البرلمان بالوسائل المؤسسية والمالية والتقنية للاضطلاع بأنشطة الرقابة.

٥٠ - وينبغي تعزيز آليات وأطر التعاون الإنمائي داخل الأقاليم لدعم عمليتي الرصد والاستعراض وتعزيز عمليات التبادل والتعلم المتبادل. فعلى سبيل المثال، تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بدعم من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومن الأمم المتحدة، بتوسيع نطاق آليات استعراض الأقران الخاصة بها من خلال الأنشطة والبرامج المشتركة بحيث يشمل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على حد سواء، وذلك في سياق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥١ - وينبغي أن تعمل الجهات الشريكة في بلدان الجنوب على وضع نظم تقودها البلدان لتقييم وتقدير نوعية وأثر برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مختلف المستويات، وتحسين جمع البيانات والمنهجيات والإحصاءات. وقد بدأت تتبلور التقييمات التي تجربها الجهات الشريكة في بلدان الجنوب للممارسات الخاصة بها، وإن كان يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين الشفافية والمساءلة. وينبغي للبلدان النامية أن تحدد معايير خاصة بها لقياس مدى إسهامها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٢ - ويتعين مواصلة تعزيز قاعدة الأدلة بشأن إشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي. وينبغي أن يساهم ذلك في النهوض بتبادل المعارف والتعلم المتبادل بشأن كيفية تعزيز مواءمة القطاعين العام والخاص مع خطة التنمية المستدامة. ومن خلال إشراك القطاع الخاص في تصميم المشاريع وتنفيذها

وتقييم نتائجها، يمكن للقطاع العام ضخ الخبرات القيمة في مجال بناء أطر الرصد والاستعراض القائمة على البيانات والشفافية والتي تركز على النتائج.

٥٣ - وينبغي تعزيز منتدى التعاون الإنمائي بوصفه منصة للتعلم بين الأقاليم وبين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن رصد التعاون الإنمائي واستعراضه وتقييم أثره، وهي كلها أمور أساسية لتحقيق نتائج التنمية المستدامة وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق أثر أكبر. ولتبادل المعارف والتعلم المتبادل والشفافية قيمة لا تقدر بثمن في مجال التوعية واستكشاف المسائل الناشئة وتيسير التلاقح بين مختلف الأدوات والنهج وجماعات الممارسة في مجالي الرصد والتقييم.